خلال مقابلة مع «أوكسفورد بيزنس».. موضحاً أنها تتضمن الإقراض والتداول بالهامش والبيع على المكشوف والإقراض الآمن والاقتراض

محمد العصيمي: منظومة السوق تخطط لطرح منتجات تحسّن السيولة.. والشفافية

محمد العصيمي

محمود عيسى

قال الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت محمد العصيمي إن سوق المال الكويتي يصنف كسوق ناشئة ضمن مزودي المؤشرات الرائدين في العالم، وذلك بفضل تطورها الكبير في السنوات الماضية، مشيرا إلى أن البورصة تعمل حاليا بالتعاون مع هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة على العديد من المنتجات والخدمات لتحسين السيولة والشفافية.

وأوضح العصيمي، خلال مقابلة مع مجموعة «اوكسفورد بيزنس» ضمن تقريرها «الكويت 2022»، أن هذه المنتجات تشمل المقاصة وصناع السوق والإقراض والتداول بالهامش، بالإضافة إلى البيع على المكشوف والإقراض الآمن والاقتراض.

وتابع «على مدى السنوات القليلة الماضية، طرحنا حقوق إصدار قابلة للتداول وصناديق ائتمان للاستثمار العقاري وعروض المناقصات، ونتوقع أيضا طرح الصناديق المتداولة في البورصة ومنصة الدخل الثابت للشركات».

وأضاف أن «البورصة» قامت بتحديث معايير الإدراج الخاصة بها، وهي خطوة عززت بدورها الشفافية من أجل توسيع قاعدة المصدرين في السوق الرئيسي من خلال تحقيق زيادة في عدد الشركات المتوسطة والكبيرة الحجم المدرجة على البورصة.

وتابع «علاوة على ذلك، نواصل تنظيم أيام لعرض الشركات والجولات الترويجية لبعض الشركات المدرجة وفرص الاستثمار في القطاع المالي، مما يجعل هذه الشركات على اتصال ببعض الشركات الاستثمارية والمؤسسات المالية الرائدة في العالم».

وأشار إلى أن هذه الأحداث تسلط الضوء على الوضع المالي القوي للقطاع مع جعل فوائد الاستثمار تصب في مصلحة الشركات المحلية التي نجحت أيضا في جذب الاستثمار الأجنبي، علما أن التداولات الأجنبية شكلت 17٪ من إجمالي التداولات في الأشهر التسعة الأولى من عام 2022.

وردا على سؤال حول الكيفية التي استفادت من خلالها السوق المالية المحلية من فوائد اعتماد المبادئ البيئية والاجتماعية والحوكمة، قال العصيمي إن أسواق رأس المال الكويتية كانت من أوائل المتبنين لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ومن واقع خبرتنا، يحرص المشاركون في السوق على دمج هذه المبادئ في عملياتهم اليومية.

ومن أجل مساعدة الشركات المدرجة في تبنيها للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، نشرت بورصة الكويت دليلا محدثا للإفصاح عن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، والذي حظي بردود فعل إيجابية.

وإلى جانب إدراج الشركات الكويتية في المؤشرات العالمية مثل مؤشري «FTSE» وداو جونز للأسواق الناشئة وكذلك مؤشر «MSCI» للأسواق الناشئة، فقد أضيفت بعض الشركات إلى المؤشرات البيئية والاجتماعية والحوكمة التابعة لهذه المؤسسات أيضا.

وتشتمل هذه المؤشرات «MSCI ESG» ومؤشر «FTSE4Good» على العديد من الشركات المحلية، مما يدل على الوعي بالأهمية التي يوليها المستثمرون لمقاييس البيئة والمجتمع والحوكمة، وفي الحقيقة فإن بعض الصناديق قد تخارجت من استثماراتها في الشركات التي لا تفي بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة.

وفي معرض رده على سؤال حول المجالات التي يعتقد أن فيها مساحة لتعزيز ممارسات الاستثمار الأكثر استدامة، أوضح العصيمي أن العديد من العوامل مثل تأثير تغير المناخ وعدم المساواة الاجتماعية والتوترات الجيوسياسية خلقت شعورا بالإلحاح والوعي في جميع أنحاء العالم، وتثبت هذه القضايا أن العديد من السيناريوهات التي اعتقدنا في السابق أنها مستحيلة قد تصبح الآن حقيقة واقعة، ونحن بحاجة للعمل لمواجهة هذه التحديات.

وعن الطرق التي يمكن من خلالها القيام بذلك، قال أن من بينها تقديم أدوات مثل السندات الخضراء والاجتماعية، وكذلك مؤشرات البيئة والمجتمع والحوكمة، والتي ستحقق النمو المطلوب في التمويل المستدام، وبالإضافة إلى ذلك، يجب علينا تعزيز اعتماد معايير وممارسات أكثر استدامة.

وقال العصيمي ان بورصة الكويت باعتبارها وسيطا بين المصدرين والمستثمرين، تنظم ورش عمل ودورات تدريبية للشركات المدرجة في محاولة لتثقيف المشاركين في السوق في تقارير الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والتنفيذ، نتوقع أن يساعد هذا التوجه الشركات على جذب المزيد من المستثمرين المستدامين.

وقد نشرت البورصة أول تقرير مستقل لها عن الاستدامة في عام 2022، والذي عرض بالتفصيل استراتيجية الشركة وشراكاتها ومبادراتها، ونأمل أن يكون هذا مثالا تحتذي به الشركات المدرجة الأخرى.

تجدر الاشارة الى ان المبادرات التي دعمناها لتعزيز الاستثمار المستدام مذكورة بالتفصيل في تقريرنا السنوي.

«أسواق المال» تلزم الشركات بتقرير سنوي حول التزامها بالحوكمة

أصدرت هيئة أسواق المال تعميما إلى جميع الشركات الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء الهيئة وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما، حيث ألزمتها بإعداد تقرير سنوي يتلى في الجمعية العامة السنوية للشركة يتضمن متطلبات وإجراءات استكمال قواعد حوكمة الشركات ومدى التقيد بها.

وأوضحت الهيئة في بيان صحافي انه يجب أن يتضمن التقرير أنشطة الشركة مع بيان القواعد التي تم الالتزام بها والقواعد التي لم يتم التقيد بها مع مبررات عدم الالتزام، وأن يتم إعداد هذا التقرير كحد أدنى وفقا للملحق رقم (2) من هذا الكتاب.

وأضافت الهيئة أنه يتعين على الشركة الالتزام بتعبئة نموذج استيفاء متطلبات تقرير حوكمة الشركات عبر نظام الحوكمة في بوابة الهيئة الالكترونية مع إرفاق نسخة من تقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق قبل موعد انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة.

مكاسب «البورصة» في جلسة واحدة.. تجاوزت نصف المليار دينار

شريف حمدي

قفزت سيولة البورصة الكويتية في جلسة تعاملات امس بشكل لافت، وذلك بنسبة ارتفاع 49٪ لتبلغ مستوى 80,39 مليون دينار، ارتفاعا من 53,7 مليون دينار أول من امس، وتمحورت السيولة حول اسهم «بيتك» الذي استحوذ على 19,4 مليون دينار بنسبة 24٪ تقريبا من إجمالي قيمة التداول.

وجاء هذا الارتفاع في قيمة التداول على وقع توسع في عمليات الشراء لكل أنواع الأسهم سواء القيادية أو المتوسطة والصغيرة، خاصة الأسهم القيادية التي تشهد زخما شرائيا في الجلسات الأخيرة دفعت السوق لمواصلة النشاط في الاتجاه الصاعد.

ويدعم نشاط سوق الأسهم الكويتي في الوقت الحالي، الاستعداد لمرحلة الكشف عن النتائج المالية للعام المالي الماضي، وسط حالة تفاؤلية بالأرباح المحققة ومن ثم التوزيعات التي سيتم الكشف عنها، كما يدعم نشاط السوق أيضا استقرار أسعار برميل النفط فوق مستوى 83 دولارا.

وعلى إثر التوسع في عمليات الشراء، حققت البورصة مكاسب على مستوى القيمة السوقية امس بـ 548 مليون دينار بنسبة 1,2٪ ليرتفع إجمالي القيمة إلى 47,16 مليار دينار من نحو 46,62 مليار دينار أول من أمس.

وشهدت كميات التداول ارتفاعا بنسبة 20٪ من خلال تداول 279 مليون سهم ارتفاعا من 232 مليون سهم أول من امس، تصدرها سهم بنك الكويت الدولي (KIB) بـ 27,5 مليون سهم، وارتفعت أسعار 54 سهما مقابل انخفاض أسعار 51 سهما، فيما استقرت أسعار 14 سهما، ولم يجر التداول على 36 سهما.

واكتست المؤشرات الوزنية لـ 10 قطاعات باللون الأخضر، تصدرها قطاع التكنولوجيا بـ 3,2٪، تلاه قطاع الطاقة بـ 2٪، وبناء على ذلك ارتفعت مؤشرات السوق بشكل جماعي، إذ ارتفع مؤشر السوق الأول 1,3٪ بمكاسب 109 نقاط ليصل إلى 8180 نقطة، كما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 0,44٪ بمكاسب 24,8 نقطة ليصل إلى 5688 نقطة، وعلى إثر ذلك ارتفع مؤشر السوق العام 1,18٪ بمكاسب 85,5 نقطة ليصل إلى 7362 نقطة.

قفزت 128٪ بواقع 1354 شبهة.. و102 بلاغ للنيابة وإحالة إلى جهات الاختصاص

2413 إخطاراً بشبهات غسيل أموال بالكويت في عام

■ «التحريات المالية» طلبت معلومات ومستندات 198 مرة من 5 جهات حكومية ■ الوحدة طلبت من «الداخلية» معلومات 73 مرة.. ومن «التجارة» 46 مرة.. و42 من «العدل»

علي إبراهيم

كشف أحدث تقرير صادر عن وحدة التحريات المالية أن عدد الإخطارات التي تلقتها الكويت بشأن شبهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب تضاعفت خلال فترة كورونا، إذ بلغت نحو 2413 إخطارا خلال العام (2020/2021) بزيادة نسبتها 128٪ بما عدده 1354 إخطارا إضافيا قياسا إلى نحو 1059 إخطارا خلال العام السابق له.

وجاءت أعلى نسبة إخطارات بشبهات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قبل البنوك التي استحوذت على 67٪ من إجمالي الإخطارات خلال العام بواقع 1623 إخطارا وذلك بزيادة 128٪ بما عدده 910 إخطارات قياسا إلى العام السابق الذي بلغت إخطارات البنوك فيه 713 إخطارا، فيما حل قطاع شركات الصرافة كثاني أعلى القطاعات إخطارا بالشبهات، إذ تقدم بـ 776 إخطارا يليه شركات الاستثمار بـ 14 إخطارا.

وبينما أظهر تقرير الوحدة أنها تلقت 2413 إخطارا خلال العام، فقد تم تضمينها في قاعدة البيانات وتصنيفها وإعداد دراسة أولية بشأنها، بينما بلغ عدد البلاغات للنيابة العامة والإحالات للجهات المختصة نحو 102 بلاغ وإحالة بزيادة 16٪ بما عدده 14 إحالة جديدة قياسا إلى نحو 88 إحالة خلال العام السابق عليه، وعادة ما يتضمن البلاغ أو الإحالة الصادر عن الوحدة أكثر من تقرير اشتباه، ناهيك عن أن تقرير الاشتباه الواحد عادة ما يتضمن أكثر من إخطار. وطلبت «التحريات المالية» معلومات وبيانات ومستندات بواقع 198 مرة من 5 جهات حكومية ومخطرة لتعزيز المعلومات التي تتلقاها من الجهات المخطرة ولتمكينها للوصول إلى اتخاذ قرار باعتبار المعلومات الواردة ترقى إلى درجة الدلائل المعقولة للاشتباه.

وجاء على رأس الجهات الأكثر تلقيا لطلبات الوحدة بإتاحة معلومات وزارة الداخلية التي تلقت 73 طلبا في عام تليها وزارة التجارة والصناعة التي طلب منها معلومات 46 مرة، ثم وزارة العدل التي تلقت 42 طلب إتاحة معلومات، تليها الإدارة العامة للجمارك التي طلب منها إتاحة معلومات 22 مرة، ثم الشركة الكويتية للمقاصة التي طلب منها معلومات 13 مرة.

وطلبت الكويت 53 مرة معلومات من وحدات التحريات المالية النظيرة في دول أخرى خلال العام (معلومات واردة)، إذ إن الوحدة تتولى التنسيق مع الجهات المحلية المعنية بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب لطلب معلومات من الوحدات النظيرة وفق علاقة الوحدة الكويتية مع نظرائها عبر عضويتها في مجموعة «إيجمونت» بما يتوافق مع معايير تبادل واستخدام المعلومات، وتنقسم عدد المعلومات الواردة من الوحدات النظيرة إلى مستويين الأول منهما عدد طلبات المعلومات وبلغ 42 طلبا، وعدد اتاحات المعلومات بلغت 11 عملية إتاحة، وطلب من الكويت معلومات 12 مرة خلال العام ذاته، وفي نفس سياق التعاون مع الوحدات النظيرة، طلبت معلومات 11 مرة، وطلبت إتاحة معلومات مرة واحدة.

322 إحالة للنيابة في 3 أعوام

كشفت بيانات «التحريات المالية» أن إجمالي عدد الإحالات إلى النيابة والجهات المختصة بشبهات غسيل الأموال خلال آخر 3 سنوات بلغ نحو 322 إحالة، من بينها 132 إحالة في العام المالي 2019/2018 و88 إحالة خلال 2020/2019 بالإضافة إلى الإحالات الأخيرة البالغ عددها 102 إحالة في 2021/2020.

3 قطاعات لم تشتبه في أحد

أظهر التقرير الأخير لوحدة التحريات المالية أن شركات الوساطة المالية وتجار المعادن الثمينة والأحجار الكريمة والوكلاء العقاريين لم يتقدموا بأي إخطارات بشبهات غسيل أموال خلال الفترة الصادر عنها التقرير، وأن الإخطارات جاءت من 3 جهات فقط هي البنوك وشركات الصرافة وشركات الاستثمار.

5159 إخطاراً بشبهات في 3 سنوات

كشفت الأرقام أن وحدة التحريات المالية تلقت منذ أبريل 2018 وحتى نهاية مارس 2021 أي خلال 3 سنوات نحو 5159 إخطارا بشبهات غسيل أموال وتمويل إرهاب 65٪ منها جاءت من البنوك بواقع 3332 إخطارا من بينها 996 إخطارا في 2019/2018 و713 إخطارا في 2020/2019 و1623 إخطارا في 2021/2020.